التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية

Sustainable development and poverty reduction in the economies of developing countries

رشـيد بوعافية، أستاذ محاضر أ، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر

محمد يدو، أستاذ محاضر أ، مخبر الجماعات المحلية ودرها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/06/07؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/10؛ تاريخ القبول: 2018/10/28

مستخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة موضوع التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية، باعتبار أن التنمية المستدامة تمثل الركيزة الأساسية التي تعني بالاهتمام بالموارد الطبيعية بالشكل الذي يقلل من سوء استخدمها واستنزافها بما يتماشي مع التطورات المختلفة لمفهوم التنمية، وإنطلاقا من النمو الاقتصادي مرورا بالتنمية الاجتماعية وصولا إلى التنمية المستدامة، كما تهدف هذه الورقة إلى التركيز على التدهور البيئي باعتبارها أحد مسببات الرئيسة لارتفاع معدلات الفقر، مما جعل العديد من الدول النامية تهتم بمختلف أبعاد التنمية المستدامة بما يكفل حماية البيئة ومكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، الفقر، اقتصاديات الدول النامية.

تصنيف JEL: Q01 ؛ O40؛ I32 ؛ R13

Abstract: The objective of this paper is to address the issue of sustainable development and poverty reduction in the economies of developing countries, since sustainable development is the main pillar which means caring for natural resources in a manner that reduces their misuse and depletion in line with the different developments of the concept of development and from economic growth through Social development and sustainable development. The aim of this paper is to focus on environmental degradation as one of the main causes of high poverty rates, which has made many developing countries concerned with the various dimensions of sustainable development. Ensure the protection of the environment and the fight against poverty.

Keywords: sustainable development, economic growth, poverty, economies of developing countries.

Jel Classification Codes: Q01 ؛ O40؛ I32 ؛R13

* المؤلف المراسل: يدو محمد، pgrseco42@gmail.com

مقدمـــة:

لقد ظهرت التنمية المستدامة استجابة للتدهور البيئي الذي عرفته الدول، و لاسيما الصناعية منها، والاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تطور مفهوم التنمية، من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاجتماعية، ثم التنمية المستدامة، فإذا كان التدهور البيئي سببا في الفقر، فان الفقر سببا أيضا في التدهور البيئي، خاصة في الدولة النامية التي مازالت تعاني من التدهور البيئي وفي نفس الوقت من ارتفاع معدلات الفقر، لكن اعتماد الدول النامية تطبيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سوف يكون له الأثر الكبير في حماية البيئة ومكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية .

لقد كان الفقر ومازال دوما موضوعا مركزيا للتنمية في النظرية وفي الممارسة، والفقر حيث كان ولازال يشكل خطرا على حماية البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، ولقد أقر المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التصدي لمشكلة الفقر وأسبابها من القضايا ذات الأولوية، من أجل هذا صممت سياسات عامة وإستراتيجيات لمساعدة الفقراء للخروج من فقرهم دون أن يحدث ذلك تدهور في البيئة واستنزاف للموارد الطبيعية .

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية لهذا البحث على النحو التالي: **إلى أي مدى يساهم تطبيق التنمية المستدامة في اقتصاديات الدول النامية في الحد من ظاهرة الفقر؟.**

وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذا المقال العلمي، قمنا بتقسيم البحث إلى عدة عناصر أهمها:

ضبط مفهوم التنمية المستدامة، أبعاد وأهداف التنمية المستديمة، ثم إعطاء مفاهيم الفقر وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز أثر النمو الاقتصادي في التخفيف من الفقر، وأخيرا معالجة خفض الفقر في الإقتصادات النامية في إطار التنمية المستدامة.

أولا: التنمية المستدامة: المفهوم والأبعاد والأهداف

تعد قضية التنمية من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، فبعدما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل فقط، ومهما اختلفت التسميات، فإن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة :اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية وأخلاقية. ومن هنا أدرك الإقتصاديون قبل غيرهم أهمية التنمية البيئية في دعم التنمية الإقتصادية، وبدأوا في توجيه والدعوة إلى التنمية المصححة بيئيا، وعليه فإن فعالية

العملية التنموية مرتبطة بمفهوم التنمية الدائمة التي تعتبر أن التكامل بين النمو الإقتصادي والمحافظة على البيئة شرطا أساسيا لديمومة التنمية.

أ. السياق التاريخي للتنمية المستدامة ومفهومها: كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، هي بروز مفهوم التنمية المستديمة بشكل صريح، من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة " المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها " في نفس السنة (بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي الراهن، 2002 ، صفحة 24)، ليحظى بعد ذلك بإعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو) 1992، ويرجع هذا المفهوم أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية " إيغناسي ساكس. Ignacy sachs " الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الإيكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة ومنذ سنة 1977 بدأ بنشر مجلات التنمية الإيكولوجية كما قام في سنة 1980 تحت عنوان " إستراتيجية التنمية الإيكولوجية" بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين الإيكولوجيا والإقتصاد مع إقتراح إستراتيجيات لإخضاع القرارات الإقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة (رداوية، 2006، صفحة 64).

والواقع أن مفهوم التنمية الإيكولوجية لم يجد صدى واسع خصوصا في الدول الأنجلوسكسونية بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا أكبر ، وقد بدأ الإهتمام الدولي بالتنمية المستديمة، حيث من أجل تجاوز المشكلات الإنمائية والبيئية على الصعيد الإقليمي والدولي إنعقد أول مؤتمر وهو مؤتمر استوكهولم (1972) بشأن التنمية البشرية، ومن أبرز ما تضمنه إعلان استوكهولم بأن البيئة البشرية في مجال البيئة والتنمية ، حيث جاء التأكيد على أن حماية البيئة تمس رفاه الشعوب والتنمية الإقتصادية في جميع أنحاء العالم (رداوية، 2006، صفحة 64) .

ورغم أن مفهوم التنمية لم يرد صراحة في وثائق المؤتمر إلا أننا نستنتج ذلك ضمنيا من خلال المبادئ مثل : المبدأ (1) " للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاه "، المبدأ (5) " إستغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الإستفادة من هذا الإستغلال " أما المبدأ (8) " للتنمية الإقتصادية والمتطلبات الإجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله " .بالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات

الإقتصادية للدول المتبنى في 12 ديسمبر 1974 الذي يعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقد أوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الإقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها وزيادة قدرة الإنتفاع بها (العنافي، 1992، صفحة 120) .

ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يكملان معا واجبا ومسؤولية حماية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي، إذن وكما رأينا أن مفهوم التنمية المستديمة ليس حديث العهد وليس محصورا في جهة معينة أو إيديولوجية معينة وإنما هو إستراتيجية تنموية ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وإنسانية، متبناة دوليا خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 .

بـ التعاريف المختلفة للتنمية المستديمة: أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني فالمشكل ليس في غياب التعاريف وإنما في تعددها وإختلاف معانيها. حيث عرفت التنمية المستديمة بأنها " التنمية المتجددة والقابلة للإستمرار "، " التنمية التي لا تتعارض مع البيئة "، " التنمية التي تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية" غير أن هذه التعاريف تفتقد للعمق النظري والتحليلي، وفي المقابل، هناك تعاريف معقدة منها أن التنمية المستديمة هي : " التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي "، " التنمية التي تحفز على ضبط التلوث وتقليل حجم النفايات وضبط الإستهلاك والحد من الإسراف في إستغلال الموارد البيئية الحيوية وغير الحيوية " (غنيمي، 2000، صفحة 68)، وهي " التنمية القائمة على تشجيع أنماط وسلوكيات إستهلاكية وإنتاجية ضمن حدود وإمكانات البيئة، بما يحقق التوازن والتوازي بين الأهداف البيئية والإقتصادية في العملية التنموية في إتساق مع الحاضر والمستقبل على حد سواء " (غنيمي، 2000، صفحة 68)، وهي بدورها تعاريف تعاني من التعميم المفرط، وفي كل الأحوال تخلط بين التنمية المستديمة من ناحية ومتطلباتها من ناحية أخرى، وهذا ما أوضحه تقرير الموارد العالمية لسنة 1992 الذي تناول موضوع التنمية المستديمة وإستطاع حصر عشرين تعريفا لها (بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي الراهن، 2002 ، صفحة 30)، ولقد أوضح البنك الدولي أن التنمية المطردة هي : " تلك التي تهتم بحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " (غنيمي، 2000، صفحة 68)، وبناءا على هذا التعريف، فمناط الإستدامة هو رأس المال .

إن هذا التنوع الشديد في التعريف يتجلى بوضوح في تقرير (برونتلاند)، فالتنمية المستديمة هي: " التنمية القائمة على تشجيع أنماط إستهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئية وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والإقتصادية في العملية التنموية " (جيمس، 2002، صفحة 62).

وبالتالي من خلال هذا التعريف فإن التنمية المستديمة تسعى إلى تحقيق توازن بين " التنمية " خصوصا النمو الإقتصادي الذي يعد وليد إحتياجات أجيال الحاضر لاسيما الذين نوعية حياتهم متدهورة بسبب الفقر، الأمر الذي يفرض تحسين نوعية حياتهم و" الإستدامة " التي تسعى إلى تحقيق مكاسب اليوم دون التضحية بالمستقبل على حساب الأجيال القادمة، كما أنها تنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على موردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال القادمة من ممارسة حقها في التنمية، دون أن يمنع ذلك من إستمرارية التنمية الإقتصادية، وعليه فإن مفهوم التنمية المستديمة يلبي إحتياجات الدول النامية والدول المصنعة على حد سواء (رداوية، 2006، صفحة 65)، و يعرف المشرع الجزائري التنمية المستديمة المادة 04 من القانون 10- 02 على أنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية قابلة للإستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية " (الرسمية، 2010، صفحة 151)، إلا أن التعريف الذي يمكن أن يتبنى في هذا البحث وهذا نظرا لشموليته ودقته، هو تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الإقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون إقتصاديا، إجتماعيا وإيكولوجيا مستديمة ".

بناءا على هذه التعاريف يتضح بأن مفهوم التنمية المستديمة يعني أمورا مختلفة، فهو يعتبر أن جوهر التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، ويكون ذلك بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة دون أن ننقص من التنمية للسكان الحالين، إذن عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستديمة .

ثانيا : أبعاد وأهداف التنمية المستديمة

أ. أبعاد التنمية المستديمة : توجد ثلاث أبعاد للتنمية المستديمة وهي :

– البعد البيئي : تطرح التنمية المستديمة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الإقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها وإحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأ حسن

للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره، وترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن إستنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثارا ضارة على التنمية والإقتصاد بشكل عام. لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (محجوب، 1993، صفحة 489) . وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس فقط من منظور العدالة الإجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق " التوازن البيئي"، وبعبارة أخرى يتمثل البعد البيئي للتنمية المستديمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للإحتياط والوقاية، لكن تجدرالإشارة إلى أن الإهتمامات البيئية تختلف بين دول الشمال ودول الجنوب، فالدول المتقدمة مهتمة أكثر بتدهور نوعية الحياة على المدى الطويل كإختلال طبقة الأوزون وغيرها، بعكس الإنشغالات الآنية للدول النامية، التي تتعلق بالحياة ذاتها وليس بنوعيتها كمشكل تلوث المياه، إنجراف الأراضي ...إلخ (العيسوي، 1994، صفحة 16) .

– **البعد الإقتصادي :** يعني البعد الإقتصادي للتنمية المستديمة الإنعكاسات الراهنة والمقبلة للإقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتوفق التنمية المستديمة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الإعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموعة العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك (قاسم، 2010، صفحة 30).

– **البعد الإجتماعي والسياسي (البعد الإنساني):** تتميز التنمية المستديمة خاصة، بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إنه يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الإجتماعي ولعملية التطوير في الإختيار السياسي ولابد لهذا الإختيار أن يكون قبل كل شيء إختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ماهو بين الدول، ويعني البعد الإنساني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على إستقرار معدل نمو السكان، حتى لاتفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية، وبالتالي أصبح معنى التنمية المستديمة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالإحتياجات البشرية الأساسية، وقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد (رداوية، 2006، صفحة 69).

بـ . أهداف التنمية المستديمة: تسعى التنمية المستديمة لتحقيق عدة أهداف بيئية وإقتصادية وإجتماعية نوجزها فيـــما يلي (رداوية، 2006، صفحة 70):

– صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها من منطلق أنها تعتبر الرصيد الإستراتيجي للتنمية المستديمة.

– إنعاش النمو الإقتصادي مما يتسنى له الإستمرار والتواصل من خلال تغيير أنماطه وتوجهاته في الإطار البيئي السليم.

– إعادة توجيه التقانة (التقنية) المعاصرة بما يحقق ما يمكن أن نطلق عليه التقانة الحميدة أو التقانة المرشدة بيئيا .

– مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وطاقة موارد مياه عذبة وغيرها بالقدر الذي لا يفسد البيئة ولا يؤدي في الوقت ذاته الى تدهورها واستنزافها من أجل الأجيال القادمة .

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

في عام 2000، وضع رؤساء العالم، في ظل الأمم المتحدة، ثمانية أهداف إنمائية للألفية الجديدة على أن تتحقق بنهاية 2015، ترمي إلى القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية، ومكافحة فيروس «الايدز»، وكفالة الاستدامة البيئية، ونسج شراكة عالمية، وحققت بلدان كثيرة معظم أهداف الألفية خصوصا الهدف المعني بالفقر والجوع حيث انخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 بليون عام 1990 إلى 836 مليونا في 2015. وشهدت البلدان النامية تحسنا كبيرا في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. ولكن الفقر والجوع ما زالا منتشرين في البلدان الفقيرة، والبطالة منتشرة في دول متقدمة و نامية وصاعدة خصوصا بين الشباب، في ضوء ذلك، واستنادا إلى انجازات الأهداف الإنمائية للألفية، بدأت هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية وإقليمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2012، الإعداد لوضع خطة تنمية مستدامة لعام 2030، تشكل برنامج عمل لأجل الناس والأرض والازدهار، وتهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي، وتشتمل على 17 هدفا و169 غاية، والمنشود منها كلها مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وكذلك يقصد بها أعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهي أهداف وغايات سامية ومتكاملة غير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المتحدة، 2015).

وتظهر وثيقة خطة التنمية المستدامة إن أهداف الخطة وغاياتها ستعزز العمل على مدى السنوات الـ15 المقبلة في خمسة مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض تتجسد

في الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، ففي ما يتعلق بالناس أكد الموقعون على إنهاء الفقر والجوع بكل أشكالهما.وبالنسبة إلى كوكب الأرض أكدوا على حمايته من التدهور بطرق تستهدف الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج وإدارة موارد الكوكب الطبيعية في شكل مستدام، واتخاذ إجراءات عاجلة في شأن تغير المناخ، وضرورة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والا جتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة. وفي ما يتعلق بالسلام، شددوا على تصميمهم تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف، فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام ولا إلى إرساء السلام من دون تنمية مستدامة. أما المجال الخامس، أي الشراكة من حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي، مع التركيز بخاصة على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من كل البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب (المتحدة، 2015).

رابعا: مفاهيم الفقر وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية

يعد الفقر من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة التي تواجه كثيرا من الدول، المتقدمة منها والنامية، لكن في هذه الأخيرة نجده أكثر حدة، فقد انتشرت ظاهرة الفقر بشكل كبير في الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، بل طالت بعض الدول الآسيوية والعربية نتيجة للأزمة المالية، وهبوط أسعار الصادرات الأولية، مما خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى سياسية في البلدان التي تعاني من الفقر، وانعكس ذلك كله على تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

أ. مفهوم الفقر، قياسه ومؤشراته: لقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة بين إقتصاديي التنمية وعلماء الإجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية، فالفقر كما يشخصه أغلب المهتمين في هذا المجال هو حالة من الحرمان المادي التي تتمثل بمستوى المعيشة والحاجات الأساسية، بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر والإنعزال والإغتراب الناجمة عن التهميش والتميز الإجتماعي والسياسي، وكذلك الإتكالية وضعف القدرة على إتخاذ القرارات، ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان، إن هذا التطور الذي توافق في إطار الرؤية التفصيلية لجوانب الفقر، ولاسيما خلال الربع الأخير من

القرن الماضي، أدى إلى توسع الآفاق، في إطار السياسات اللازمة لمناهضة الفقر، ويعتبر الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة إجتماعية وإقتصادية بالغة التعقد والتشابك من جهة – فهي ليست ظاهرة شخصية فحسب – وهو مفهوم يختلف بإختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية، لذلك فإن وضع تعريف محدد وشامل لمصطلح الفقر أمر يثير الكثير من الصعوبات، خاصة وأن الفقر ظاهرة متحركة ودائمة التغير (الرفاعي، 2007، صفحة 11).

ـ **تعريف الفقر:** إن التعاريف التي تناولت تعريف ظاهرة الفقر عديدة جدا، إلا أنها إذا ما إختلفت فيما بينها، فهذا لا يعني أنها متناقضة، وإنما يكمل بعضها البعض، لذلك فإننا سنعطي مفهوما للفقر لغة وإصطلاحا ثم مفهوم الفقر التقليدي والحديث.

ـ **الفقر لغة :** يقال الفقر بفتح الفاء وسكون القاف، والفقر بضم الفاء وسكون القاف لغة رديئة وهو ضد الغنى.الفقر مشتق من الفعل فقر، يقال: فقر الأرض يفقر فقرا: حفرها، وفقر البئر: إستنبط ماءها. وفقر الشيء: كسره.أما الفقر فيأتي بمعنى العوز والحاجة ويجمع على "مفاقر" ويأتي أيضا بمعنى الشق والحز' **أما الفقر إصطلاحا**: الحاجة والعوز، وهو أيضا عبارة عن فقد ما يحتاج إليه فهو المكان السهل الذي تحفر فيه ركايا متناسقة وركية مفقورة أي محفورة، والفقير من ليس له مال وكسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لابد منه لنفسه ولمن تلزمه نفقته (الرفاعي، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب والحلول)، 2007، صفحة 11).

- **المفهوم التقليدي للفقر:** تقدم "بن يامين رونتري" (B.S.ROWNTREE) في نهاية القرن التاسع عشر بمحاولة لتعريف الفقر، إذ توصل إلى أن الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة إجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء وإستمرار الكفاءة البدنية، في حين يعرف الفقر بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في إنخفاض الإحتياجات من الغذاء، وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر، فضلا عن الإفتقار للأصول المولدة للدخل، وفقدان الإحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (المجيد، 2008، صفحة 39)' في حين يحدد البنك الدولي (1995)، الفقر بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة، والتعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد

الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، كونها ليست متشابهة في كل المجتمعات.

إن دراسات أخرى قد راعاها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهي تحاول تقديم رؤى أبعد من هذا التصور، المتمثل بقدرة الأسرة على تلبية حاجياتها الأساسية أو مقاومة أشكال متنوعة من الصعوبات، كالمرض أو العزلة الإجتماعية أو المادية، جاء فيها: الفقر هو الجوع، الإفتقار إلى المأوى، المرض وليس للمريض القدرة على المعالجة: الفقر هو الأمية وليس له القدرة على الذهاب للتعلم، وعدم القدرة التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم إمتلاك العمل، والخوف من المستقبل، والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يمثل العجز والإفتقار لتمثيل والحرية، أما في إطار التنمية البشرية التي تعني توسيع وتعدد الخيارات، فإن الفقر يعني إنعدام الفرص والخيارات التي تعد أكثر من أساسية بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري، وفي إطار صناع السياسة فإن الفقر يمثل الخيارات والفرص التي غالبا ما ترتبط مع بعضها مقارنة بإنخفاض الدخل، وهذا يعني أن الفقر يجب مخاطبته في الإتجاهات كافة وليس من خلال الدخل وحده، ولهذا السبب فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1997، قدم مؤشر الفقر البشري في محاولة لجمع المزايا المتباينة من حرمان الأفراد بغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع (المجيد، 2008، صفحة 43).

ـ **المفاهيم الحديثة للفقر:** أما في إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر، فقد قدم البنك الدولي دراسة عام 1995، حول تقييم الفقر بإستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية له، وتوضيح الرؤى الحديثة لمفهومه بعيدا عن إستبدادية المفاهيم النقدية، لنكون أمام وجوه جديدة لظاهرة الفقر وفي عام 1997 تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على 43 دولة، كان من بينها 27 دولة في إفريقيا و 06 في أمريكا اللاتينية، و 05 في أوربا الشرقية، و04 في آسيا ظهر منها مفهومان للفقر : الأول معبر عنه بشعور الضعف وسهولة التأثير، وفي الحديث عن هذا الموقف الذي يفسر كيفية تأثير الفقراء بحالات المواسم والأزمات، وكيف يمكن لها أن تؤثر في رفاهيتهم، فمن هذا الوصف يمكن أن نفهم الأهمية التفسيرية للفقر، ليس لمجرد كونها حالة، بل لأنها مرتبطة بشعور إنساني يتمثل بالضعف، أما الرؤى الأخرى في إطار المفاهيم الحديثة للفقر، التي تقدمت بها الدراسة، فقد جاءت من خلال تفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها، وكشفوا عن مفهوم آخر في الحياة عن الفقر، وهو نقص المشاركة في إتخاذ القرار، سواء أكان هذا النقص في إدلاء الأصوات أم في الحقوق السياسية، والذي يوصف عادة بأنه شعور بالضعف، ووصفه البعض بأنه الميزة

الجوهرية للفقر، إن هذا الشعور بالضعف أو سهولة التأثير يمتلك جانبين: خارجي متمثلا بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة، وداخليا متمثلا بضعف الحماية، الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر. أما المصادر الخارجية للمخاطر، فتتراوح بين تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة والضعف إلى جانب الصراعات الإثنية، وهذا يمكن إدراكه في حالات الحروب (المجيد، 2008، صفحة 45).

أما الوجه الآخر، فقد تمثل في إطار الإستبعاد الإجتماعي والإتكالية والعزلة، من خلال نقص الروابط الإجتماعية للعائلة والمجتمع، ولاسيما ذلك الذي ينتسب إليه الفرد، وينبثق من هذا المفهوم أبعاد إقتصادية وإجتماعية، ليس فقط من خلال خفض فرص المشاركة في توليد الدخل أو المشاركة في سوق العمل والخدمات العامة بل تمتد إلى تحديد شكل القرارات التي من شأنها أن تؤثر في حياتهم، ليتجاوز الإستبعاد في الجانب الإجتماعي والإقتصادي بعض الحقوق الرئيسية للمواطنة، في حين عرف المجلس الاوربي عام 1974 الفقراء في إطار الإستبعاد الإجتماعي، بأنهم الأشخاص أو الجماعات التي تعاني محدودية الموارد المادية والثقافية والإجتماعية المؤدية إلى الإستبعاد عن أدنى طريقة ممكنة من الحياة في البلدان التي يعيشون فيها (المجيد، 2008، صفحة 46) .

وبناءا على ذلك، فإن غياب الدعم الإجتماعي وسرعة التأثير يقودان إلى مشاعر اليأس والإتكالية على أطراف أخرى في إتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية (الزواج، التعليم). إن زيادة العزلة الإجتماعية الناتجة عن الأزمات الإقتصادية، وضعف المعاشرة الإجتماعية لأسباب العجز والتمييز العرقي اللذين يعدان أحد مظاهر الإستبعاد والإتكالية، كما أن التأثيرات السلبية للحرب ونتائجها في القيم الإجتماعية لتؤدي بمجملها إلى مجاميع معطلة ومعزولة مشخصة، كونها معزولة من الناحية الجسمانية والعقلانية عن مجتمعاتها وعوائلها، مما يولد الإفتقار أو عدم القدرة على الوصول إلى مستويات الحياة المناسبة، فضلا على الندرة في إمتلاك وسائل تغيير هؤلاء الأفراد، وقد ساهمت مؤسسات دولية عديدة في دراسة ظاهرة الفقر وتحليل أبعادها ووضع مفاهيم واسعة لتعريفها، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد عرف البنك الدولي في تقريره الشهير عن التنمية في العالم لعام 2001/2000، والذي كان موضوعه الأساسي الفقر، مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على التحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ولأغراض المقارنة بين دول العالم وضع البنك الدولي حدين للفقر وهما دولار للحد الأدنى ودولارين للحد الأعلى للفرد وفقا للقوة الشرائية المعادلة لعام 1985، وفي عام 2008 تحدد خط الفقر بدولار وربع يوميا، (الزراعية، 2009، صفحة 05).

ـ حدود الفقر: يعتقد العديد من الإقتصاديين والإجتماعيين، أنه من المفيد عند إجراء تحديد للفقراء الواجب رعاتهم الإحتكام إلى معيار يتفق عليه لتحديد خط الفقر في المجتمع لمعرفة ما يجب القيام به لإشباع إحتياجاتهم عن طريق إعطاء الأولوية لتلك الحاجات التي تندرج في عداد ما يعرف بالفقر المطلق، قبل الوفاء بالحاجات المتعلقة بالفقر النسبي، ومن المفيد قبل التطرق لمدلول هذين النوعين من الفقر والمظاهر الدالة عليهما والطرق المتبعة في قياس كل منهما أن نشير هنا إلى أن تحديد حد الفقر يعني: "تعيين ذلك المستوى من الدخل الذي يعتبر فقيرا كل من يحصل على دخل أقل منه" (مسعد، 1998، صفحة 20)، وهي مسألة نسبية تحكمية إلى حد كبير، وتختلف بحسب الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع الذي يراد تحديد خط الفقر به.

- خط الفقر: هو ذلك القدر من الإنفاق أو الدخل الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء (احمد، 2005، صفحة 41)، كما يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية المطلوبة. و يعد الإعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، أحد الأساليب الأوسع إستخداما لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، كونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم، إلا أن المشكلة التي يواجهها إعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل بإختلاف الأسعار بين الأقاليم (الريف والحضر)، فضلا عن إختلاف نماذج الإستهلاك بين الأقاليم (لإختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة)، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الأقاليم، وتعديل المداخيل أو نفقات الإستهلاك عند الإعتماد على مؤشر خط الفقر، هذا من جانب، أما من جانب آخر، فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الإقتصادية أو الإجتماعية.قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الإ عتماد على خط الفقر المحدد من قبل إحداث هذه التغيرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر (المجيد، 2008، صفحة 50).

- مؤشرات التنمية البشرية: إن الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي المتمثل في مؤشرات التنمية البشرية وهي على الشكل التالي (المتحدة، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010):

*** دليل التنمية البشرية:** يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكون من توليفة من المؤشرات الإجتماعية كطول العمر والمعرفة ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الإستبعاد (المجيد، 2008، صفحة 55):

*** دليل التنمية حسب الجنس البشري:** يمثل دليل التنمية البشرية المرتبطة بنوع الجنس مقياسا مركبا يعكس أوجه إنعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية، بإعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، ولكن مع مراعاة إنعدام المساواة من حيث الإنجاز بين الرجل والمرأة، فضلا عن مؤشر التمكين الجنساني الذي يعد أكثر خصوصية في تحليل قابلية المشاركة وإتخاذ القرار في الحياة السياسية والإقتصادية حسب الجنس البشري (المجيد، 2008، صفحة 46).

*** دليل الفقر البشري:** إن هذا الدليل أدخله تقرير التنمية البشرية (1997) كونه مقياسا متعدد الأبعاد للفقر، فهو يجمع في دليل مركب واحد يتمثل بأوجه الحرمان من حيث أربعة أبعاد أساسية لحياة الإنسان، وهي : الحياة المديدة والصحة والمعرفة والإمداد الاقتصادي والإندماج الإجتماعي، إذ تكون أبعاد الحرمان هذه واحدة بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة، إلا أن الإختلاف يتمثل بمؤشرات القياس التي تعكس حقائق هذه البلدان (المجيد، 2008، صفحة 46).

وتأسيسا على ذلك، فإن إختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقا لتوليد مؤشرات مختلفة لقياس الفقر، إلا أنه غالبا ما يتم إستخدام أحد هذه المؤشرات في دوال الفقر، والتي تتمثل بمستوى الإنفاق أو الدخل للفرد الواحد، بدلا من أن تضم مؤشرات ذات إتجاهات مختلفة في إطار دوال الفقر.

بـ . النمو الإقتصادي والتخفيف من الفقر: تستحوذ قضية النمو الإقتصادي على فكر أغلب الإقتصاديين حيث أنها تبحث في كفاءة إستخدام الموارد التي تؤدي إلى نمو الناتج وتوليد الدخل القادر على دفع قوى الإستهلاك والإستثمار، لذلك من المهم إعتماد الوسائل الممكنة لتحقيق معدلات مرموقة من النمو الإقتصادي، حتى يساهم في التخفيف من مظاهر الفقر في الدول النامية في المدى المتوسط والبعيد.

ـ مفهوم النمو الإقتصادي: النمو الإقتصادي يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الإقتصادية (خليفة، 2001، صفحة 07)، والنمو الإقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي (GNP) أو عن طريق قياس نمو الدخل الوطني الذي تحقق خلال فترة من الزمن، وعن طريق قياس الناتج الوطني أو الدخل الوطني وعدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج الوطني.

ـ النمو الإقتصادي والفقر: أثبتت تجارب العديد من الدول أن التقدم السريع القادر على البقاء في مجال مكافحة الفقر قد يتحقق بإتباع إستراتيجية تضم عنصران متماثلان لهما نفس القدر من الأهمية وهما : العنصر الأول هو دعم الإستخدام الفعال لأكثر الأصول توافرا لدى الفقراء وهو (العمل) بإتباع سياسات من شأنها تحفيز وتنشيط الأسواق، والمؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبنية الأساسية والتكنولوجيا لتحقيق تلك الغاية. والعنصر الثاني هو توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية للفقراء كالمياه الآمنة وتعظيم الإستفادة من خدمات الصرف الصحي، والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، وخدمات تنظيم الأسرة والتعليم الإبتدائي في غاية الأهمية، وهذان العنصران يدعمان بعضهما البعض على نحو متبادل، وكل منهما دون الآخر ليس بكاف ففي بعض البلدان زاد النمو في دخول الفقراء، لكن الخدمات الإجتماعية لم تحضى بنفس الإهتمام. ونتيجة لذلك ظلت معدلات الأمية والوفيات بين الأطفال مرتفعة ولم يكن الفقراء مؤهلين للإنتفاع بالفرص الإقتصادية المتاحة لهم (الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، 2009، صفحة 57).

جـ مفهـوم توزيع الدخل: يعتبر الدخل محددا رئيسيا لمستوى معيشة السكان كما أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية الهامة التي تحظى بإهتمام كافة الدراسات في هذا المجال، وتشير كثير من الدراسات إلى أن تفاوت الدخل يعزى إلى أسباب كثيرة أهمها: تركز الثروة لدى قلة من الأفراد وإختلاف المستوى التعليمي وإختلاف الدخول بين الريف والحضر بالإضافة إلى إختلاف النشاط الإقتصادي، ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل،"**منحى لورنز**" (Lorenz) (Curve) و"**معامل جيني**" (Gini Coefficient)، كما أن مفهوم توزيع الدخل ينصرف إلى قيام الدولة بتوفير درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق وحدات الدخل. فإن تعذر على الدولة القيام بهذا الدور – خلال فترة زمنية معينة- فإنها تلجأ في فترة لاحقة إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بالخصم من أصحاب الدخول العالية لصالح محدودي الدخل، وعليه ضمان حد أدنى لمحدودي الدخل مع المحافظة على الحافز الشخصي والملكية الخاصة لأصحاب الدخول العليا (ماجد، 2001، صفحة 24).

ـ علاقة ظاهرة الفقر بتوزيع الدخل:منذ الستينات شرع الاقتصاديون في التفرقة بين ظاهرة سوء توزيع الدخل وظاهرة الفقر وإعتبر كلاهما موضوعا مستقلا ذو أهمية خاصة دون أن يطغى أحدهم على الآخر، فنجد أن اقتصاديات الفقر تركز بصورة جوهرية على مستويات الدخول المتدنية- إذ يعرف الأفراد الذين يحصلون عليها في مجتمع ما بأنهم فقراء- فضلا على

أنه يتم في هذا الإطار قياس الفقر في هذا المجتمع، وتحديد الأساليب الفعالة لمكافحته والقضاء عليه، في حين أن توزيع الدخل، ينصب بصورة أساسية على الإ ختلاف الموجود بين الأفراد في مجتمع ما، في مجال الدخل وتوزيع الموارد ونموها، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأساليب التي تجعل توزيع الدخول والموارد أكثر كفاءة وعدالة معا، ومن جهة أخرى إن التفاوت في توزيع الدخل ليس من شاكلة الفقر، ومصطلح الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق للمعيشة لشريحة معينة من السكان، يتم تحديدها بناءا على طبيعة كل مجتمع أو بناءا على محددات الدراسة المقارنة بين المجتمعات، في حين أن التفاوت في توزيع الثروة يركز على المستوى النسبي للمعيشة للمجتمع بأكمله، وإذا كان مفهوم الفقر غالبا ما يقتصر على الجوانب المادية من حياة الإنسان، فإن التفاوت في توزيع الثروة يتعدى ذلك ليشمل الفرص المتاحة في التوظيف والترقي، والنفوذ الذي يمكن أن يمارسه صاحب الثروة، أي أن توزيع الدخل غالبا ما يعكس أبعادا إجتماعية وإقتصادية وسياسية عديدة لا تتضمنها مفاهيم ومؤشرات الفقر، فخروج فرد من دائرة الفقر مثلا لا يعتبر كافيا لحصوله على فرص إجتماعية عادلة مع أفراد يتمتعون بالثروة والمكانة الإجتماعية التي غالبا ما تجلبها مثل هذه العوامل (ماجد، 2001، صفحة 25).

هـ البيئة الإقتصادية- الإجتماعية وأوضاع الفقر: تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الإقتصادية في البلدان النامية على أن ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم، بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وإنطواء أبنيتها الإجتماعية على ميكانيزمات القهر والإستغلال، وتتأثر البيئة الإقتصادية والإجتماعية على أوضاع الفقراء من خلال التغير والتطور الزمني، والأسعار الكلية والمديونية المتعلقة بالدولة.

وتتأثر البيئة الإقتصادية- الإجتماعية بنمط المتضمنات الإقتصادية في المجتمع وقد تميز القرن العشرين بتسارع تغير الإتجاهات الإقتصادية مقارنة بالقرون السابقة عليه. فقد شهد مطلع القرن المذكور تطور التكوينات الإقتصادية الرأسمالية في أوربا، وإمتدت إرهاصاتها إلى أمريكا الشمالية، ووضعت متضمنات النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الداعمة للتكوينات الرأسمالية في مراكز صنع القرار الإقتصادي في المناطق الجغرافية المذكورة، وعانت الدول خارج هذه المراكز إستنزاف مواردها الإقتصادية بالعديد من الوسائل. وقد ترتب على ذلك تزايد الفقر في الدول الهامشية فضلا عن وجوده داخل جغرافيا النظام الرأسمالي، جراء التباين في توزيع الفائض الإقتصادي بين العمل ورأس المال، الذي تحكمه مفاهيم الإقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي في عمليات بناء النظام الرأسمالي. ولم يمضي أكثر من عقدين من القرن المذكور

حتى ظهرت بوادر النظام الإشتراكي مستهدفا التخفيف من "الفقر" من خلال توزيع الموارد بأسلوب يؤدي إلى زيادة الإنفاق على "الحاجات الأساسية" ودعمها وتوفير متطلبات التنمية البشرية، وذلك خارج دائرة قوى السوق، إلا أن الإنحرافات التي حدثت في الأسعار النسبية وجمود الأسعار أدت إلى تشوهات في الحوافز الإقتصادية وتباطؤ في تحقيق الأهداف المرغوب فيها، ومنذ ظهور المنظومة الإشتراكية ساد العالم نموذجان على المسرح الإقتصادي العالمي، أحدهما يعتمد على "قوى السوق"، والآخر يعتمد على "تدخل الدولة" في الشأن الإقتصادي (المجيد، 2008، صفحة 82).

وجاء العقد الثالث من القرن العشرين ليشهد بيئة لم تألفها العقود السابقة، ألا وهي مأزق النظرية الإقتصادية الكلاسيكية، وأصبح من الصعوبة تأكيد مقولة "أن العرض يخلق الطلب عليه". وساد في العالم فجأة قدر من البطالة مقرونة بالفقر لم يشهدها تاريخ البشرية من قبل، وبدأت تيارات الإنعطاف الحاد في الاتجاه الإقتصادي نحو مفاهيم مغايرة عن تلك التي سادت ما يقارب قرنين من الزمن، وإجتهد "اللورد مينارد كينز" في إرساء المفاهيم الجديدة، مؤكد على الطلب الفعال، وأخذت شدة الفقر وأهميته النسبية بالإنخفاض، وإتجهت الإقتصاديات الرأسمالية نحو التوازن، ولكن دون التشغيل الكامل. وقد إسترجعت الإقتصادات الرأسمالية أوضاعها التوازن بين فترات زمنية تباينت فيما بينها، ويعد هذا التباين دالة بكفاءة أداء سياستها الإقتصادية. ففي حين أن بعض الإقتصاديات إسترجعت المستوى ذاته لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عقد الأربعينات (الولايات المتحدة)، فإن إقتصاديات أخرى تأخرت حتى نهاية العقد المذكور (بريطانيا) (المجيد، 2008، صفحة 83)؛ بينما بقيت الدول النامية تعاني تباطؤ معدلات النمو وتقلباته في عقدي الخمسينات والستينات بالرغم من موجة التحرير الوطني التي سادت بعضا من هذه الدول.

ـ البيئة والفقر: تختلف المتغيرات المؤثرة في أوضاع الفقر في المدى القصير مقارنة بمثليها في المدى البعيد، إذ ترتبط الأهمية النسبية للفقر وشدته في المدى القصير بندرة الموارد ونمط إستخدامها. وإذا كان نمط هذا الإستخدام يتحدد في ضوء الفلسفة الإقتصادية للدولة، فإن مدى الإستفادة من بعض الموارد المتاحة هي مسألة تحددها نظرة المجتمع إلى الموارد البيئية والحد من تدهورها، ويضاف إلى تحليل المدى الطويل، فضلا عن المتغيرين المذكورين، التزايد السكاني الذي يتسم معدل نموه في معظم الدول النامية بالإرتفاع. ويؤدي هذا الإرتفاع إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الموارد الإقتصادية، ولاسيما إن لم تسعى السياسات الإقتصادية إلى العمل على زيادة هذه الموارد، أو تنامي إنتاجيتها بقدر يساوي (أو أكبر) من معدل

التزايد السكاني. وفي حالة الفشل الذي ينتاب هذه السياسات من تحقيق معدلات تزيد من نمو الموارد، فإن تزايد الفقر سيؤدي إلى تدهور الموارد البيئية من خلال إستنزافها بالضغط على إستخدامها، كإستعمال مزيد من الأسمدة في الأراضي الزراعية أو التوسع في زراعة الأراضي الهامشية التي لها إستخدامات أخرى، مثل المراعي.وبالرغم من أن هذا الإستخدام قد يؤدي إلى زيادة إمدادات الأغذية والتأثير على في خفض الفقر في المدى القصير، إلا أن تدهور الموارد البيئية يؤدي إلى تراجع العرض من الغذاء في المدى الطويل (الدولي، 2008، صفحة 139) .

وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الإتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن إحتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية وإستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطائها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى إندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات وحرث المنحدرات شديدة الإنحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة، ويحدث هذا عادة في الأنظمة البيئية التي تأوي مجتمعات فقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية، وهناك أيضا علاقة بين الفقر والتصحر، فضلا عن هذا فإن التلوث البيئي يعرض الفقراء للخطر حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي، حيث يقلل الفقر من حصانة الأفراد ضد آثاره بإختلاف أشكالها (تلوث الماء، الهواء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي (الجواد، 2001، صفحة 49)' فالتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية مثلا: فان حوالي 20 % من الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيسي الفقراء، تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة مأساوية على ذلك إن حوالي 03 ملايين شخص منهم 80 % من الأطفال يموتون سنويا بسبب الإسهال الناجم عن تلوث المياه السطحية بالإضافة إلى التأثيرات الصحية للأمراض الناتجة عن التدهور البيئي نجد أيضا التأثيرات الإقتصادية، حيث أشارت دراسة إلى أن معالجة الملاريا تستنزف حوالي 33 % من دخل الفقراء في إفريقيا مقارنة بحوالي 04 % فقط من دخل الأغنياء (وردم، 2003، صفحة 88).

خامسا: أبعاد ظاهرة الفقر بالدول النامية : تعتبر ظاهرة الفقر من أخطر الظواهر الإقتصادية والإجتماعية وأعقدها، وفي هذا الشأن لابد من معرفة وطرح معظم الأبعاد المرتبطة بها في البلدان النامية، كما نؤكد على البعد السياسي لظاهرة الفقر هو في واقع الحال بمثابة متغير تابع لكل من البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي لتلك الظاهرة.

أ)- الأبعاد الإقتصادية لظاهرة الفقر: سنحاول فيما يلي تناول الأبعاد الإقتصادية المختلفة بإختصار لظاهرة الفقر بإعتبار أن المؤشرات الإقتصادية كما يعتبرها الإقتصاديون هي التي تفيد بحدوث أزمة من عدمه، كما أن تلك المؤشرات نفسها هي التي تفيد بمدى عمق المشكلة وخطورتها، وعلى هذا نبدأ ببيان حقيقة هذه الأبعاد وهي كالتالي (محمد، دون سنة النشر، صفحة 111):

- البطالة: إن مشكلة البطالة في دول العالم النامي عادة ما تكون أكثر تعقيدا وتشابكا، فمن ناحية تنشأ البطالة عن عدم وجود إستثمارات مناسبة تضمن خلق فرص عمل، ومن ناحية أخرى تنشأ البطالة المقنعة عن زيادة المعنيين للعمل في الوظيفة الواحدة على نحو يفوق حاجة العمل الفعلية، وفي ظل وجود وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال من ناحية، وسوء الإدارة الإقتصادية المتاحة وعدم وجود فعال لبرامج التعويضات وإعانات البطالة من ناحية أخرى، فإن الفرد بالدول النامية يصبح عبئا على عائلته، ومن ثم يقترن فقر الشعب بوجود حالة البطالة وتزايد العلاقة بينهما قوة وإتساعا كلما ظل الأفراد الفقراء فترة طويلة بدون عمل، ولقد أكدت منظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاطلين في العالم حولي مليار بطال في عام 2005، وهو ما يمثل ثلث الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، الجزء الأكبر من هؤلاء العاطلين يقع في الدول النامية.

- التضخم (تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية): تبرز لظاهرة التضخم آثار إقتصادية بالغة السوء على المستوى الكلي للإقتصاد الوطني في البلدان النامية هذه الآثار تتمثل في فقدان النقود لأحد أهم وظائفها ألا وهي مقياسا للقيمة ومخزن له، وتجعل الدخل الوطني يميل نحو التوزيع لصالح أصحاب الدخول المتغيرة وضد أصحاب الدخول الثابتة، وعليه يلقى بعبء ثقيل على الطبقة الوسطى ويساهم بقوة في إفقارها، كما يساهم التضخم في العمل على تزايد قوى الإستهلاك من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يضعف من حوافز الإدخار في المجتمع، ويساهم في تشجيع الإستيراد من العالم الخارجي مما يؤثر على الإستثمار المحلي.

إن ظاهرة التضخم بتفشيها في المجتمع تساهم في التعميق من التفاوت في الدخول والثروات ومستويات المعيشة، فضلا عن تنامي شعور الطبقات الفقيرة بالحرمان وإتساع نطاق الفقر في المجتمع ليشمل فئات أخرى، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين ظاهرتي الفقر والتضخم، حيث أن هذه الأخيرة تزيد من حدة ونطاق الأولى، كما أن التضخم يؤثر تأثيرا سيئا على قيم المجتمع فتنشأ آثار على مستوى التنمية.

- إنخفاض الدخل والإدخار والإستثمار: من الأمور التي لا يمكن إنكارها في الدول النامية – خاصة الفقيرة منها – إنخفاض متوسط دخل الفرد إضافة إلى تواضع معدل نموه، ولقد أوضح "مكنمارا" - رئيس البنك الدولي سابقا – أن متوسط دخل الفرد في الدول الفقيرة كان يمثل حوالي 05 % فقط من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة عام 1960، ثم إنخفض إلى نحو 2.5 % فقط عام 1977، ويمكن القول بأن هذه النسبة قد إنخفضت بعد ذلك عام 1980 إلى 2.4 % فقط، ثم إلى 2.3 % عام 1988، ثم وصلت إلى نحو 1.6 % فقط عام 1994، ويعني ذلك إتساع الفجوة بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية.

إن إنخفاض معدل الدخل الفردي يؤدي إلى عدم توافر الغذاء الكافي والملبس الواقي والمسكن اللائق والعلاج اللازم وقت المرض، ثم عدم توافر التعليم، فطالما أن الدخل منخفض فلابد من إنخفاض المدخرات، إن لم يكن إنعدامها نهائيا وهو ما يؤدي بدوره إلى إنخفاض حجم الإستثمارات اللازمة للتنمية، وهو ما يجبر الدولة على الإقتراض من الخارج، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أنه في حين تزيد نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي على 30 % في السنة في 25 دولة من الدول المتقدمة تنخفض هذه السنة لأقل من 10 % في السنة وفي 26 دولة من الدول النامية، وهذا ما يمثل عائقا في وجه التقدم في هذه الدول (محمد، دون سنة النشر، صفحة 112).

- إنخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية: تعد ظاهرة الفقر في الدول النامية ذات علاقة وثيقة بمشكلة تدني مستوى الإنتاجية، ولقد إختلفت آراء الإقتصاديين في تفسير ظاهرة إنخفاض مستوى الإنتاجية، نذكر بعضا من هذه الآراء وهي (محمد، دون سنة النشر، صفحة 113):

- قصور المتاح من عناصر الإنتاج الطبيعية.
- إنخفاض نوعية القوى العاملة من حيث مستوى التعليم والغذاء والصحة.
- قلة الإمكانيات الحديثة وعدم كفايتها وتخلف الفن الإنتاجي لها.
- إنتشار البطالة، (خاصة منها المقنعة).
- إنعدام الحوافز المادية والمعنوية أمام العاملين.
- سوء وعدم تناسق إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية مما يساهم في الإرتفاع النسبي في الطاقات العاملة.
- إنخفاض الإنتاج مرتبط بقلة إستخدام الطاقة.

بـ .الأبعاد السياسية لظاهرة الفقر: تتصف إقتصاديات الشعوب الفقيرة بأنها إقتصادات تابعة تفتقر إلى الإستقلال أو إثبات الذات، ولقد أوقعها لجوؤها إلى الدول المتقدمة في مشكلة

معقدة على مستوى القرار السياسي والإختيار الإقتصادي والتوجه الثقافي والبناء الإجتماعي، وتشمل جانبين هما (والاجتماعي، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط،، 1999، صفحة 27):

- **التبعية الخارجية:** يقصد بالتبعية تكيف الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات التابعة وفقا لإحتياجات ومصالح الدول المتقدمة، على نحو يؤدي إلى أن تصبح عملية صنع القرار في خارج البلاد التابعة، وهذه التبعية تبدو أشد ما تكون في الميدان الإقتصادي، وتتجسد التبعية الإقتصادية في جوانب عدة، أهمها المعونات والإقتراض الخارجي.

- **الفساد السياسي:** الفساد ظاهرة عالمية غير أنه يرتبط في أغلب الأحوال بدول العالم الثالث الفقيرة بصورة أكثر إنتشارا منه في حالة الدول المتقدمة، ولا يختلف الوضع في دول أمريكا اللاتينية عنه في باقي الدول النامية إلا في تشابك أطراف الفساد مع مافيا المخدرات في العالم، ويرتبط الفساد السياسي بالفساد الإداري في البلدان النامية مما يؤخر عملية التنمية ويبدد المعونات الأجنبية ويصرف المستثمر الجاد، وتعد إفريقيا المنطقة الأقل إستفادة من رؤوس أموال الإستثمارات المباشرة التي تمثل نسبتها أقل من 0.3 % بالنسبة لناتجها الداخلي الإجمالي ويعود ذلك إلى ثلاث مصادر رئيسية للمخاطر هي (والاجتماعي، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط،، 1999، صفحة 27): عدم إستقرار الإقتصاد الكلي، وعدم كفاءة النظم القانونية وبوجه خاص صعوبة تنفيذ العقود، والمخاطر السياسية وخاصة الصراعات المسلحة.

ج)- الأبعاد الإجتماعية لظاهرة الفقر: يعتبر الفقر مشكلة إجتماعية ويظهر البعد الإجتماعي لها جليا من خلال إستقرار حالة السكان من حيث الحالة الصحية والتعليمية، وتوافر الخدمات الأساسية ومكانة المرأة في المجتمع ...إلخ، ويمكن حصر أهم الأبعاد الإجتماعية لظاهرة الفقر من خلال ما يلي:

- **إرتفاع معدلات الأمية:** إن العلاقة بين الفقر والأمية علاقة جدلية، كل منهم يسبب الآخر ويتسبب عنه، فالأمية بسبب رئيسي وراء إنتشار الفقر والتخلف في المجتمعات الإنسانية، كما أن الفقر هو البيئة المناسبة لإضفاء سمة الأمية الغالبة على قطاع واسع من أفراد المجتمع، وفي إشارة لإحصائيات قدمها تقريرالتنمية البشرية لعام 2001، فإن العالم النامي لا يزال به 850 مليون نسمة من الأميين، ثلثي هؤلاء من النساء، كما أوضح أن هناك 325 مليون طفل حرموا من حقهم في التعليم (اقتصادية، 2001، صفحة 169) .

- **النمو المتناسب للسكان:** في هذا الشأن هناك سؤال يطرح نفسه، وهو: من الذي يقود إلى الآخر، الإنفجار السكاني يقود إلى الفقر أم أن الفقر هو الذي يقود إلى الإنفجار السكاني؟. وللإجابة على هذا السؤال هناك إتجاهين هما (علي، 1996، صفحة 35):

- **الاتجاه الأول:** يرى أصحاب هذا المنهج – من بينهم خبراء الأمم المتحدة والبنك الدولي- أن الفقر ناتج من إرتفاع معدلات النمو السكاني ويستندون في ذلك إلى نظرية "روبرت مالتس" المنشورة في عام 1789، وهم يبرهنون على صحة ذلك من خلال الإنعكاسات المختلفة لإنفجار السكان على مختلف نواحي الحياة وما يتسبب فيه من مشاكل وأزمات.

- **الإتجاه الثاني:** حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الفقر هو الذي يقود إلى الإنفجار السكاني وإلى معدلاته المرتفعة بالرغم من أنه يجب ألا نغفل عن أهمية الحد من "النمو السكاني" إلا أنه ليس من العدل إلقاء تبعة كل الكوارث والأزمات التي يشهدها العالم على المتغير السكاني فقط، فهو هروب من التفسير الموضوعي لتلك الكوارث، وعليه يؤكد أصحاب هذا الإتجاه أنه بدلا من تصميم برامج لتنظيم الأسرة- التي تتضمن رسالة أن الفقراء هم الملامون على فقرهم وتخفي في نفس الوقت الجذور الإقتصادية والسياسية الحقيقية لمعاناتهم- يجب إعادة بناء النظام الإجتماعي بما يزود جميع أفراد المجتمع بالضمان المادي الأساسي بعد ذلك تعد برامج تحديد النسل إختياراً وفي تفسير لكثرة الأطفال لدى العائلات الفقيرة فإنه يتم في ظل الفقر إعتبار الأطفال شكلا من أشكال الإستثمار بإعتبار أنهم يحققون منافع في الآجال القصيرة إذا عملوا خلال فترة الطفولة ومنافع في الأجل الطويل، إذا قاموا بإعالة آبائهم في الشيخوخة، هكذا يعتبر الفقراء أن إنجاب أطفال كثيرين أمر صائب إقتصاديا (وهب، 1996، صفحة 53).

- **إنخفاض المستوى الصحي:** إن هناك حقيقة ثابتة، وهي أن هناك تلازما بين الفقر والمرض، بحيث تكون البيئة الفقيرة المكان الملائم لظهور كثير من الأمراض، هذه الأمراض مرتبطة بالأساس بسوء الأحوال المعيشية بصفة عامة.

- **تدني مستوى التغذية:** تعاني الدول النامية من عمق الأزمة الغذائية فبلدان إفريقية كثيرة أصبحت مستوردة كبيرة للأغذية بعد أن كانت من البلدان المصدرة لها، في ظل هذه الظروف تنتشر سوء التغذية، ويتعرض النساء والأطفال لسوء التغذية بشكل أكبر من الرجال وفي إستعراض لبعض الإحصائيات نذكر ما يلي (المتحدة م.، 2000، صفحة 01):

* هناك 826 مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية خلال الفترة (1996- 1998)، منهم 792 مليون نسمة في العالم النامي و35 مليون نسمة في العالم المتقدم.

* يفتقر الجياع بالبلدان الصناعية إلى 130 سعرا يوميا في المتوسط في حين يزيد العجز الغذائي اليومي في خمسة هن أشد البلدان فقرا عن ذلك بأكثر من ثلاث مرات.
* توجد معظم البلدان التي يبلغ فيها الجوع أشد حدته في إفريقيا.
* هناك 160 مليون طفل يعانون من خطر انخفاض في الوزن بالنسبة لأعمارهم.
* أكدت الأبحاث أن 2/5 الأطفال في العالم الثالث لا يعيشون إلى سن البلوغ ومن عاشوا فهم يعانون من الضعف الجسمي والتأخر العقلي، كما يعيش 55 % من الأطفال في بيئة تتصف بسوء التغذية والإفتقار للمياه الصالحة للشرب.

- تدهور البيئة: إذا كان الفقر هو سبب ونتيجة التوسع السكاني المطرد، فهو أيضا سبب ونتيجة أبعاد عديدة للضغط على الموارد، وتدهور البيئة، في هذا الإطار جاء في إعلان "ريو للبيئة والتنمية" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية- أنه "على جميع الشعوب أن تتعاون في المهمة الأساسية المتمثلة في إستئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات العيش وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل" (الإنمائي،، 1996، صفحة 196).

إن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من التدهور البيئي- خاصة من يعيشون في الريف- إلا أنه في بعض الظروف قد يصبح الفقر بذاته سببا للتدهور البيئي، خاصة عندما تستنزف الشعوب مواردها وبصفة أساسية، لا يؤذي الفقراء بيئتهم عمدا، إلا وهم مكرهون، فهم يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكاني، ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة، بينما لا يتوفر لهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال تزودهم بوسائل معيشة متصلة (الإنمائي،، 1996، صفحة 197).

- أبعاد إجتماعية أخرى: بالإضافة إلى المظاهر والأبعاد الإجتماعية السابقة لظاهرة الفقر، هناك مظاهر أخرى نلخصها في ما يلي (المتحدة ا.، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة 129):

* **هجرة الفقراء:** خاصة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة.
* **وضع المرأة**: فهناك نسبة كبيرة تتجاوز 70 % من الفقراء في الوقت الحاضر هم من النساء (تأنيث الفقر).
* **عمالة الأطفال**: إنتشار الفقر يؤدي إلى إرتفاع حجم العمالة لدى الأطفال، لقد أكدت بحوث منظمة "اليونيسيف" أن ربع أطفال العالم عمال، وترجع جذور مشكلة عمالة الأطفال في دول العالم الثالث إلى ثلاث عوامل رئيسية، هي إستغلال الفقر وغياب التعليم والقيود التي تمليها

العادات، ويوجد 113 مليون طفل في الدولة النامية ممن تتراوح أعمارهم بين 06 و 11 عاما غير ملتحقين بالمدارس سنة2000 .

سادسا: معالجة خفض الفقر في الإقتصادات النامية في إطار التنمية المستدامة

على الرغم من أن دوافع الفقر في الدول النامية قد إنحصرت بصفة رئيسية بالتشوهات الحاصلة في توزيع الموارد المولدة للدخل، إلا أن إتساع الأهمية النسبية للفقر وتعميق مظاهره في بعض الإقتصادات النامية الأقل نموا قد جاءت من النقص النسبي وعجز الموارد الإقتصادية على تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، ولقد إتسعت خيبة الأمل لدى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء)، وسادهم الإعتقاد بأن عقود التنمية الماضية التي رافقها إرتفاع في أسعار النفط، وتزايد تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي، لم تحقق لها مستويات مقبولة من نمط الحياة، وترتب عليها إزدياد الأهمية النسبية للذين تنطبق عليهم مواصفات الفقر في الدول النامية، وأصبح من الصعب إستمرار السياسات الإقتصادية التي سادت في الحقبة الزمنية الماضية في هذا المجال، وتصعب معالجة الفقر وفقا لمعطياته الظاهرية، أو الإعتماد على معالجات متجزأة ذات تأثيرات فاعلة في المدى القصير، بل تتطلب المعالجات رؤى إقتصادية متكاملة في أبعادها التأثيرية، بحيث تعد في مجملها ذات أبعاد مختلفة لمعالجة الفقر، ويمكن أن تتحدد هذه الأبعاد بالصورة الآتية (المتحدة ا.، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، صفحة 135) :

- البعد التكاملي: يعد مبعث الفقر في بعض الإقتصادات النامية نتيجة وفرة بعض الموارد، مثل العمل دون إستخدامه الكامل، في حين أقطار نامية أخرى تعاني ندرة هذا المورد. وفي إطار هذا التباين، فإن عوائد الأجور تتجه نحو الإنخفاض في الدول التي تتسم بكثافة العمل. ويؤدي هذا الإتساع في عرض العمل إلى تزايد الفقر، في حين أن عوائده ترتفع في الدول التي تتسم بندرة هذا المورد. وفي إطار عدم وجود سياسة موحدة بين الدول النامية، وهذا التباين يشير إلى أن عصر الدول القطرية لم يعد ذا فعالية إقتصادية أو كفاءة في الأداء الإقتصادي على صعيد الدول النامية، وذلك في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية المعاصرة. ومن أجل ذلك، فقد تضاءلت ممكنات العديد من الدول النامية القطرية في إيجاد برامج إقتصادية لتعظيم عوائد الموارد الإقتصادية المؤدية للتخفيف من الفقر (المتحدة ا.، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، صفحة 136).

- البعد الإنتاجي: تستهدف السياسات الإقتصادية المؤدية إلى التخفيف من المشكلة الإقتصادية للفقر تحديد نمط الإجابة عن التساؤلات الآتية: ماذا ننتج...؟ وكيف ننتج...؟، ولا

شك في الإجابة عن هذه التساؤلات ستحدد السياسات المثلى تجاه حل مشكلة الفقر. وسنبدأ بالإجابة عن السؤال: ماذا ننتج...؟، والجواب: أن لا يسمح لحالة عدم المساواة في توزيع الثروة بالتحكم في نمط الإنتاج في السوق، وبعبارة أخرى أنه بالرغم من أن تخصيص الموارد يعمل على تعظيم عوائدها الحدية، إلا أن السوق يتجه في تحفيز الإنتاج بإتجاه السلع غير تلك التي تعد حاجات أساسية لأفراد المجتمع. وفي ظل عدم المساواة في توزيع الدخل وتمركز رأس المال لدى فئة محدودة من أفراد المجتمع، فإن قدرا من الحرمان سيصيب الفئات المنخفضة الدخل. لذا، فان التوسع في إنتاج السلع، التي تتسم بأنها حاجات أساسية، يقتضي تفعيل دور الدولة في تنظيم السوق بإتجاه هذا النمط من الإنتاج (المتحدة ا.، برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، صفحة 137).

أما الجواب عن السؤال: كيف ننتج...؟ ففي إطار السياسات الساعية للتخفيف من الفقر، فإنه يقتضي توجيه أساليب الإنتاج نحو تكثيف العمل في الدول النامية التي تتسم بكثافة السكان، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين حالة الفقر من خلال قناتين رئيسيتين: الأولى زيادة الطلب على العمل بواسطة العمليات الإنتاجية المختلفة وتوسعها، وهو الأمر الذي يخفض من البطالة، ويرفع مستوى الأجور، والثاني إرتفاع الأهمية النسبية لعوائد العمل في مكونات الفائض الإقتصادي، ولاسيما عندما يتسم عنصر رأس المال بالندرة في المجتمعات النامية الأقل نموا. ويؤدي هذا الأسلوب إلى إرتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال الذي يحفز بدوره على التوسع في الإستثمار المؤدي إلى إرتفاع معدل النمو، ولتوسع في هذا النمط من الإنتاج يتطلب تزايد دور الدولة في توجيه الموارد، خاصة العمل نحو هذا النمط من الإستخدام (الإنمائي، مكافحة إزالة الفقر: العناصر الأساسية الإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية،، 1997، صفحة 66)' وفيما يتعلق بالجواب عن السؤال: لمن ننتج...؟، فقد إهتمت المشكلة الإقتصادية في المجتمعات الساعية للتخفيف من الفقر، من خلال ما يعرف بنظرية التوزيع، بالبحث عن السبل التي تخفض من مشكلة الفقر، من خلال تدخل الدولة في نمط توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الإتجاهات الإنفاقية المختلفة بصورة تؤدي إلى حماية الأفراد المنخفضي الدخل، وذلك من خلال البرامج الساعية إلى تحقيق هذه الأهداف، مثل الضمان الإجتماعي، وتشريعات الحد الأدنى للأجور، وإعتماد الحصص التموينية للشرائح المجتمعية ذات الدخل المنخفض، من خلال التنظيمات التعاونية والأخرى، والنظم المدنية غير النظامية، التي تحقق في مجملها مستويات مناسبة من القوى الشرائية للدخل السائد لدى هؤلاء الأفراد

(الإنمائي، مكافحة إزالة الفقر: العناصر الأساسية الإستراتيجية القضاء على الفقر، 1997، صفحة 64).

ـ البعد التوزيعي: إن السياسات التوزيعية المعنية بالتخفيف من ظاهرة الفقر، تسعى إلى الإهتمام بنمط الإنفاق على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يستأثر الإنفاق الإستهلاكي العام، خاصة في ذلك الجانب المرتبط بتحسين مستويات التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة، بأهمية نسبية عالية مقارنة بنظيره الخاص. وتولي هذه السياسات الإهتمام بالإنفاق الإستثماري المرتبط بالبرامج الإقتصادية المؤدية إلى خفض الفقر النسبي في المجتمع النامي، ولا يقتصر الإهتمام فقط بالسياسات التوزيعية لما قبل الإنتاج، إنما يقتضي الإهتمام بنمط توزيع ثمار النمو لإجمالي الناتج المحلي. فإذا كان المجتمع في بعض الدول النامية قد ساده توزيع متباين للمصادر المولدة للدخل، وأن الفلسفة الإقتصادية للدولة تتعارض وإجراء تغيرات جذرية في النمط السائد للمصادر المذكورة، فإنه من الأجدر للتخفيف من ظاهرة الفقر في هذه المجتمعات، الإهتمام بعدالة التوزيع لثمار النمو الإقتصادي، وهو الأمر الذي تعنى به السياسات المالية بصفة خاصة، وذلك من خلال إجراءاتها المؤدية إلى تحويل جزء من الدخل المتأتي من المصادر الرأسمالية المولدة للناتج المحلي إلى نصيب عوائد الموارد ذات الدخل المنخفض، مثل العمل، مما يترتب عليه خفض التباين في الدخل، وتزايد القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع النامي (الإنمائي، مكافحة إزالة الفقر: العناصر الأساسية الإستراتيجية القضاء على الفقر، 1997، صفحة 65).

سابعا: أثر التنمية المستدامة على مكافحة الفقر في الدول النامية

إن الفقر الذي كان يعاني منه الأقلية في سنوات مضت أصبح يمس العديد من دول العالم في الحقبة الأخيرة، وخصوصا الدول النامية. وأمام إزدياد إتساع دائرة الفقر في الدول النامية على الخصوص، ومدى الإحساس بخطورته، وما يترتب عليه من مشاكل أدى ذلك إلى عقد مؤتمر عالمي للإصلاح الزراعي والإنماء الريفي سنة 1989، وآخر للفقر في الدانمارك سنة 1995، وأقر برنامج في مجال الإصلاح الزراعي والإنماء الريفي بغية التخفيف من حدة الفقر، ورفعت التوصيات إلى منظمة الأغذية والزراعة الدولية وإلى وكالات عدة في الأمم المتحدة تطلب منها الإهتمام بمشاكل الفقر والفقراء (وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، 1996، صفحة 140). ولاشك أن الفقر كان دائما محط إهتمام الجميع وليس البنك العالمي هو المنشغل الوحيد بخطورة ظاهرة الفقر بل هناك جهات كثيرة تعمل على التحسيس بهذا المشكل العالمي عن طريق عقد المؤتمرات للتعريف بظاهرة الفقر وإيجاد الحلول لمحاربتها، حيث أقيم

في سنة 1995 مؤتمر عالمي تحت تسمية "المؤتمر العالمي من أجل التنمية البشرية" الذي شارك فيه 117 رئيس دولة وحكومة و186 ممثلا آخر وأجمعوا على أن القضاء على الفقر يشكل ضرورة أخلاقية، إجتماعية سياسية وإقتصادية.

إن مكافحة الفقر أصبحت اليوم تمثل أولوية في إستراتيجيات التنمية، وهناك العديد من الدلائل الباعثة على الأمل والتي توضح لنا إن المجتمع الدولي أصبح يقر بهذا الواقع ويحس بمدى خطورة ظاهرة الفقر لأنه سرعان ما سيشكل فقر بلدان ما مشكلة بالنسبة لبلدان أخرى وذلك من خلال عدم توافر الأسواق لمنتجاتها، والهجرة غير القانونية، والتلوث، والأمراض المعدية، وعدم الأمن والتعصب والإرهاب.

في تقرير التنمية المستدامة لعام 2017 الصادر عن الأمم المتحدة، يبين على أنه على الرغم من إحراز تقدم خلال العقد الماضي في جميع نواحي التنمية، فإن وتيرة ذلك التقدم لم تكن كافية كما أن ما تم إحرازه كان متفاوتا لا يتيح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذا كاملا، ويقول التقرير إنه وفي حين أن مليار من الناس تمكنوا من الإفلات من قبضة الفقر المدقع منذ عام 1999، فإن 767 مليونا لا يزالون معدمين وفقا لأرقام عام 2013، ومعظمهم يعيشون في حالات هشة. وعلى الرغم من أوجه التقدم الكبرى، لا يزال هناك أطفال دون الخامسة من العمر يتأثرون بنقص التغذية. وفي عام 2016، يقدر التقرير أن هناك 155 مليون طفل دون الخامسة من العمر يعانون من التقزم. وخلال الفترة بين عامي 2000 و2015، انخفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة 37% ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة 44%. ومع ذلك فقدت نحو 303 ألف امرأة حياتهن أثناء الحمل أو الولادة وتوفي 5.9 ملايين من الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم ككل في عام 2015 (المتحدة .ا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، صفحة 45).

الخلاصـــــة :

يجب على الدول النامية إتباع إستراتيجية ملائمة للتنمية المستدامة تستهدف وضع سياسات تهدف إلى بناء روابط إيجابية بين البيئة والتنمية، وتعني استخداما ناجحا للموارد الطبيعية، وتحسين أسلوب الوصول إلى التكنولوجيا والعمل على نمو الدخل ومحاربة الفقر والحد منه، إذ لابد من تعزيز جهود المنظمات الاقتصادية والبيئية الدولية حتى تلعب دورا كبيرا في ذلك، فقد شهدت الدول النامية اليوم مرحلة تحول في مسارها الإنمائي، حيث تكاثفت الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي تعمل على إحداث التكامل والتناسق بين مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي

تتلخص في خفض حدة الفقر وتغيير الأساليب غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وكذا حماية الموارد الطبيعية وحسن إدارتها.

ولقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة يمكن ذكرها في ما يلي:

ـ إن موضوع التنمية في الدول النامية إقتصر على موضوع تخفيف الفقر في هذه البلدان وليس على البناء المتواصل لقدرات البشر وزيادة الخيارات أمامهم للإستفادة من قدراتهم المكتسبة.

ـ إحتلت مسألة التخفيف من الفقر والقضاء على مسبباته مراكز الأولوية في الإهتمامات الدولية وإنعكس ذلك في صياغة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي التزمت بهدف تقليص ملموس للفقر المدقع وإستخدام أفضل للموارد والمهارات البشرية مع الحفاظ على سلامة البيئة وإستدامتها وقد أكدت هذه الإستراتيجية على أهمية تدعيم الروابط المتبادلة بين النمو الإقتصادي السريع وتحقيق الأهداف الإجتماعية ويظهر هذا الإنشغال أكثر في عدد القمم والمؤتمرات العالمية والدولية المنعقدة.

ـ تشير تجارب بعض الدول النامية إلى أنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في معالجة الفقر من خلال إتخاذ تدابير تتوافق مع بيئتها المحلية، غير أنه يجب أن يساير ذلك إتخاذ مجموعة من الإجراءات الدولية، تلعب فيها المنظمات الدولية والدول الغنية الدور الكبير.

ـ إتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستديمة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة،في الدول النامية، وحتى يتم تخفيف الضغط المالي على اقتصاديات الدول النامية، والكف عن الإعتماد على مورد واحد.

ـ للقضاء على الفقر في الدول النامية لابد من الاهتمام بقطاع التعليم والتكوين بشكل فعال لأنه هو الوحيد القادر على إخراج الفقراء من دائرة فقرهم.

وأخيرا وكاستنتاج نقول أن جوهر التنمية المستديمة هو مشاركة جميع فعاليات المجتمع في عملية التنمية إنطلاقا من خصوصية كل دولة، لأن البعد السكاني مرتبط أساسا بعنصر الفقر وهدف التنمية المستديمة هو القضاء على الفقر.

قائمة المراجـــع

- ابراهيم محمد العنافي، " البيئة والتنمية : الأبعاد القانونية والدولية "، البيئة والتنمية 110 (أكتوبر 1992).

- ابراهيم العيسوي، " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة (الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 1994).

ـ أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

ـ العدل رضا، عزت فرج، بسيوني محمد، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر.

ـ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

ـ محمد فائز بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي الراهن (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 2002.

ـ معمر رداوية، التكلفة المالية للحماية من التلوث البيئي ـ حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب – البليدة – البليدة،جوان 2006.

ـ البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم (القاهرة : مركز معلومات قراءة الشرق الاوسط، (ميريك)، 2000).

ـ كلود فوسلر و بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة وتقديم د . علا أحمد اصلاح ومراجعة د . عبد الرحمن توفيق (القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة " بيمك "، 2000).

ـ عزام محجوب، "الإهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية "في جميل طاهر وصالح العصفور (تحرير)، مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس في 20 – 22 آفريل 1993 (الكويت : المعهد العربي للتخطيط، 1994).

ـ حسن محمد الرفاعي، مشكلة الفقر في العالم الإسلامي (الأسباب والحلول)، دار النفائس، دمشق، سوريا 2007.

ـ نادية جبر عبد الله حسن، الفقر وقياسه اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا، مصر 2004.

ـ سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة الى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008 .

ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم: 2009 .

ـ محي الدين محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

ـ فايز عبد الهادي احمد، إنعكاسات سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الفقر (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2005 .

ـ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة 2001 .

ـ يحي حسين، الربيعي عبد الله، بدر ماجد، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 24، 2001 .

ـ البنك الدولي، النمو المسئول للألفية الجديدة، ترجمة محمد محمود شهاب،2008 .

ـ باتر محمد وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003 .

ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط، الجزائر 1999 .

ـ تقرير التنمية البشرية 2001، الفقر يجتاح العالم، دراسات اقتصادية، العدد: 02، الجزائر ربيع 2002 .

ـ وهب علي، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت 1996 .

ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي في العالم 2000 .

ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، المجلد: 01، فبراير 1996 .

ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة إزالة الفقر: العناصر الأساسية الإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك 1997 .

ـ علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت 1996.

ـ قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 ذو القعدة عام 1431هـ الموافق لـ 21 أكتوبر سنة 2010م، العدد 61.